

طريق مزدوج الاتجاه

يجب أن يعالج صناع السياسات القضايا الاقتصادية والسياسية لدعم العولمة

ديفيد ليببتون



ديفيد ليببتون هو النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي.

شرعت الشركات في أداء أدوار جديدة ومهمة: فهي تجمع بيانات أكثر من أي حكومة؛ وتعمل ليس فقط عبر الحدود وإنما من خلال الحوسبة السحابية أيضاً؛ وتستخدم البيانات للتأثير على الرأي العام وسلوك الجماهير.

وفي نفس الوقت، بدأت الأرضية الجغرافية-السياسية تتحرك تحت أقدام المجتمع الدولي. فالصين وغيرها من القوى الاقتصادية الصاعدة، مثل البرازيل والهند وروسيا تطالب بصوت أكبر وتتحرك لإقامة مؤسسات متعددة الجنسيات تعكس بشكل أفضل وزنها المتنامي في الاقتصاد العالمي. وبدأت المؤسسات القائمة — مثل صندوق النقد الدولي — تعمل على التكيف مع هذه المعطيات التي يفرضها الواقع الجديد. إنها لحظة لا يناسبها العمل على النسق المعتاد. بل هو وقت للقيادة والتعاون الدولي اللذين يجب أن يسيرا يدا بيد. وكثير من هذه المشكلات التي تبدو عصية على الحل تتجاوز الحدود، وسيجد القادة الوطنيون صعوبة في تحقيق تطلعات الشعب دون هذا التعاون. ويمكن تحقيق ما تبشره العولمة مع الحد من آثارها الضارة بمساعدة الآليات التعاونية — لدى المؤسسات المستقرة متعددة الجنسيات، ومن خلال مجموعة العشرين وغيرها من المنابر السياسية، وحتى من خلال المؤسسات الجديدة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وعن طريق التعاون الفعال، سيتمكن القادة من التصدي لما تتعرض له بلدانهم من هجمات شعبية.

وقد رأينا قيادة من خلال التعاون في تحرك الحكومات لمواجهة الأزمة المالية العالمية. فقد اعتمد القادة سياسات لإطفاء الحرائق المالية داخليا، ووجدوا قوة في القناة الجديدة للتعاون الحكومي من خلال مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والنامية، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الأخرى.

وفي نهاية المطاف، تتلخص مواجهة تحديات اليوم في اتباع السياسات الصحيحة. ويجب أن نركز على زيادة النمو؛ فإعطاء الجميع قطعة أكبر من الكعكة يقتضي أن تكون الكعكة أكبر. ثانياً، لتحقيق نمو اقتصادي أكثر احتواءً للجميع، يتعين اعتماد سياسات تعالج احتياجات الخاسرين من الأزمات المالية أو التغيير التكنولوجي أو العولمة. وما لم يتم ذلك فلن تزداد مشكلاتنا السياسية إلا عمقا.

ويمكن أن يساعد الصندوق على توثيق التعاون وتعزيز السياسات. فبإمكاننا تحديد تغيرات السياسة الاقتصادية المطلوبة في كل بلد لبناء زخم النمو، وربما تحسين فهمنا لبعض التداعيات السياسية. ومن الضروري أن نقاوم قوى التشردم. ونظرا للتهديدات التي تواجهنا، ينطوي التعاون على مكاسب للمجتمع الدولي أكثر مما شهدناه في أي وقت مضى. ■

الشك والسخط العام تجاه العولمة يهدد الركائز الاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها نظامنا الدولي. ومع تركيز الكثير من هذا السخط على التجارة والانفتاح، أصبحنا نواجه خطر التراجع عن مسار التعاون الذي ساعد على بناء حقبة من الرخاء غير المسبوق.

ويجب على قادة العالم أن يواجهوا هذه القضية بشكل مباشر، بدءاً بمناقشة قضايا الاقتصاد السياسي التي تشكل خلفية الجدل الحالي. ويعتبر تصويت المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي والانتخابات الأمريكية حديثين بارزين في هذا السياق، ولكن هناك أمثلة أخرى في بلدان عديدة أخرى. ويزداد هذا السخط اشتعالاً مع بطء النمو وارتفاع البطالة وتزايد عدم المساواة في توزيع الدخل منذ الأزمة المالية العالمية. ويمثل الموقف الراهن تحدياً فريداً أمام صناع السياسات الاقتصادية، وأماناً في الصندوق. فمناقشاتنا وقراراتنا ظلت غير مراعية للتداعيات السياسية الكاملة لفترة بالغة الطول.

يمكن أن يساعد الصندوق على توثيق التعاون وتعزيز السياسات.

ونرى الآن أن السياسة والاقتصاد طريق مزدوج الاتجاه. ويجب علينا التعامل مع المخاطر السياسية المعقدة في عالم اليوم. ولكن كيفية مواجهتنا للتحديات الاقتصادية التي تلوح في الأفق اليوم — النمو البطيء وعدم المساواة في توزيع الدخل وبين الجنسين، والتكنولوجيا المتطورة، والتغير الديمغرافي — سيكون لها تأثير عميق على السياسة في الغد.

ومن بين مخاطر اليوم:

- التهديدات من الداخل، مثل عدم الرضا عن النظام العالمي، التي تتصدر النقاش الراهن. فقد أدى الاستياء الشعبي الشديد إزاء عدم نمو الدخل، وفقدان الوظائف، والإزاحة الاجتماعية، إلى قلب السياسة رأساً على عقب بسرعة مدهشة في كثير من الاقتصادات المتقدمة.
- التجاوزات مثل الفساد والمحسوبية وسوء إدارة الحوكمة، والتي تدمر الثقة في العملية الديمقراطية وتشكك في شرعية النخبة السياسية والاقتصادية.
- التهديدات من خارج النظام: الإرهاب؛ وانهيار الدول الأممية وظهور الأطراف الفاعلة التي لا تنتمي لدول؛ وتدفعات اللاجئين؛ والقرصنة الإلكترونية؛ وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. وقد